فعندئذ يدعى المجلس [الوطني الفلسطيني] الى دورة استثنائية للبت فيه » . وكان التوضيح الذي ادلى به الناطق الرسمي الفلسطيني تأكيدا للدور الذي سيقوم به المجلس الوطني في هذا الصدد .

الاردن

ترددت انباء في الشهر الماضي عن حملة اعتقالات ومحاكمات قامت بها السلطة الاردنية لعدد من المواطنين بتهمة علاقاتهم بحركة المقاومة . فقد ذكرت « الهدف » (١٢ نيسان) ان السلطات الاردنية اعتقلت حمدي مطر (من قياديي الجبهة) وانه « يتعرض لتعذيب فاشي داخل السجون الاردنية في محاولة للحصول على معلومات حول النشاط الثوري المتزايد على الساحة الاردنية وحول العمليات العسكرية التي شنها الفدائيون عبر الاردن في الفترة الاخيرة » . كذلك ذكرت « وفا » (٤/١٣) ان السلطات اعتقلت يعقوب زيادين ، احد الوجوه الوطنية البارزة في الاردن . كما ذكرت في (٤/٢١) ان المخابرات الاردنية اعتقلت ١٧ مواطنا فلسطينيا من مخيم البقعة قرب عمان . وفي ٤/٢٦ عقد الاخ ياسر عبد ربه ، رئيس دائرة الاعلام والتوجيه القومي في مرتف ، مؤتمرا صحافيا في بيروت قال فيه انه تم في الاسبوع الذي سبق تقديم دفعة من المناضلين الفلسطينيين عددهم ٢٦ الى المحكمة العسكرية في الاردن بتهمة الانتماء الى الثورة منهم سبعة مناضلين كانوا في طريقهم الى الارض المحتلة « وهذا لا يمكن ان يفسر الا على اساس كونه محاولة صريحة ومكشوفة من جانب النظام الاردني لنسف قرارات الرباط وتخليه الصريح عنها » . وقال ان هناك ١٢٠ معتقلا اخرين سوف يقدمون للمحكمة خلال الايام القادمة. واكد ان هذه الخطوة لا يمكن عزلها عن النشاط السياسي الاردني الجاري الان وخاصة بعد فشل مهمة كيسنجر من اجل احياء الدور الاردني مرة اخرى على حساب الثورة الفلسطينية . وقال ان هناك « معلومات موثوقة ان هذا النظام يهدف الى اقناع اطراف عربية للارتداد عن مقررات الرباط من جانب ، ويهدف على الصعيد الدولي الى دفع اميركة لكي تلقي بكل ثقلها من اجل اعادة هذا النظام كممثل للارض الفلسطينية المحتلة » . وقد وزعت في المؤتمر الصحافي مذكرة تحمل اسماء الاشخاص الذين حكموا وكانت مدة احكامهم تتراوح بين سبع سنوات وسنة واحدة. كما جاء في المذكرة ان المحكمة العسكرية كانت برئاسة تيسير نعناعه وان الدفاع عن المناضلين تولته لجنة من المحامين على رأسها سليمان الحديدي ، نقيب المحامين في الاردن ، وابراهيم بكر ، عضو المجلس المركزي الفلسطيني .

ان موجة الارهاب الجديدة هذه التي تمارسها السلطة الاردنية تفهم من خلال وضعها في اطار مثلث الاركان الركن الاول فيه هو محاولة النظام استعادة دوره « الخاص » بالنسبة للتسوية المحتملة ، وقد كشفت عن ذلك الجولة العربية — الاميركية — الاوروبية التي قام بها حسين في نيسان وايار الماضيين . فعشية قيامه بالجولة نقلت وكالة انباء الشرق الاوسط (أ.ش.أ) في ٤/١٦ عن مصادر اردنية ان هذا التحرك يستهدف بحث العلاقات بين الاردن والدول المزمع زيارتها **وموقف الاردن من التطورات الاخيرة ودوره في المرحلة المقبلة** ، ومن الواضح ان الزيارة التي قام بها الملك الى الولايات المتحدة كانت مثمرة فقد اشار البيان الذي صدر اثر اجتماع حسين بالرئيس الاميركي فورد (٤/٢٩) الى « الاهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على اردن متقدم ومستقر وصديق بقيادة الملك حسين » . اما كنه هذا « الدور الخاص » الذي سيقوم به النظام الاردني تجاه القضية الفلسطينية في تطوراتها القادمة فسيظل مرهونا بموازين القوى الفلسطينية والعربية والدولية وان كان لن يخرج عن دوره التاريخي في معاداة الحركة الوطنية الفلسطينية واماني الشعب الفلسطيني ، وهو مرحليا سيكون له مساس مباشر بقرارات قمة الرباط التي ان « ارضت المقاومة شكليا (بتعبير الاخ ابو اياد في تصريح له لصحيفة « الوطن » الكويتية نقلته « النهار » ٥/٦) فالمستفيد الحقيقي منها كان النظام الاردني ، اذ ان الدول العربية استأنفت تقديم مساعداتها المالية للنظام الاردني على رغم انه ما زال مستمرا في عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كما انه لا يسمح للفدائيين باستخدام ارض الاردن كنقطة انطلاق لعملياتهم في الارض المحتلة » .

والشطر الاخير من هذا التقييم يشير الى الركن الثاني من اطار حملة النظام الارهابية الراهنة وهو